المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي

مشروع قانون
المـــالـــيـــة
2020

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration •
Direction du Budget
DB3/DSA

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 3
1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 4
2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020..... 6
3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج..... 8
4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 10
5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 11
ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 14
الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 15
برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية..... 16
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 16
2. مسؤول البرنامج..... 17
3. المتدخلين في القيادة..... 17
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 18
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 28
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 29
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 29
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 30
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 31
2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 32

Direction du Budget DB3/DSA

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والقاضية بضرورة انخراط كافة المؤسسات والفعاليات الوطنية في إنجاح الأوراش التنموية الكبرى ببلادنا، وفي مقدمتها مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والرامية إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

واستنادا إلى المقاربة الجديدة التي يتبناها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من أجل إعداد رؤية استراتيجية لعمله على مدى السنوات المقبلة تقوم على الإسهام الفاعل في بلورة و تجسيد التوجيهات الملكية المذكورة، من خلال إعداد وتنفيذ جملة من المشاريع، وفي مقدمتها بناء تصور جديد لتفعيل دور المجلس في دعم السياسات العمومية والجهوية وتفعيل المجلس لآليات الديموقراطية التشاركية وقيامه بدور فاعل ومستدام في تنشيط وتأطير الحوار الوطني الاجتماعي، باعتبار دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قوة في تيسير و تدعيم التشاور.

وترسيخا للدور الريادي لبلادنا على الصعيد الإفريقي، من خلال تموقعها على مستوى عدد من المؤسسات الإفريقية ، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقبل على تعزيز حضوره داخل مؤسسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة لها بالقارة الإفريقية «UCESA» ، من خلال توليه في غضون الشهور القليلة القادمة رئاسة هذا الاتحاد واقتراح احتضان بلادنالمقر أمانته العامة.

و لتثمين هذه المكتسبات و تعزيز المصداقية التي يحظى بها المجلس على الواجهتين الوطنية والدولية، وكذا رفع التحديات المطروحة أمامه، وبالنظر للدور الذي تلعبه الميزانية كأداة أساسية في تجسيد أهدافه الاستراتيجية، عمل المجلس على إعداد برمجته الميزانياتية برسم سنة 2020 وفق هيكلة متجددة مبنية، وفق الأولويات والمحددات الآتية:

دعم انتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الحرص على الرفع من جودتها عبرتعزيز إجرائيتها وقابلية مضامينها وتوصياتها للتطبيق؛

الانخراط بشكل أكبر في المساهمة في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، من خلال الدراسات والاقتراحات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة ومطردة ودامجة لجميع الفئات بمن فيها النساء والشباب على المستوى الجهوي والترابي؛

المساهمة في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، لا سيما على المستوى الجهوي والمحلي، والإسهام في تعزيز المقاربة التشاركية في مجموع مراحل السياسات العمومية (التصور، الإعداد، التنفيذ، التتبع، التقييم ...)؛

Direction du Budget DBS/DSA

الرفع من فعالية ونجاعة المصالح الإدارية للمجلس، من خلال تطوير كفاءات ومهارات الموارد البشرية العاملة بها وتحفيزها، وكذا تعزيز ها بالكفاءات والخبرات اللازمة لمواكبة أنشطتها المتزايدة؛

تفعيل نشاط اليقظة المعلوماتية والعمل على تنويع مصادر الحصول على المعلومة ذات القيمة الاستراتيجية ووسائل تعقبها، وذلك من خلال رصد كل المستجدات والمتغيرات التي من شأنها أن تساعد المجلس في اتخاذ قراراته وإضفاء بعد استشرافي على آرائه وتوصياته؛

اعتماد دليل المساطر الداخلية ؛

دعم الاستراتيجية التواصلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع محيطه الوطني والدولي، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع شركائه المؤسساتيين من أجل التعريف بأشغاله وتقديم آرائه وتقاريره، وكذا تعزيز التواصل مع مراكز البحث العلمي والجامعات الوطنية؛

تطوير الاستراتيجية التواصلية الداخلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر تعزيز حضوره المنتظم في مواقع التواصل الاجتماعي ، وكذا تطوير شبكة التواصل الداخلي Intranet والموقع الإلكتروني للمجلس على مستوى الشكل والمحتوى.

▪ ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة

يحرص المجلس منذ إنشائه سنة 2011، على تكريس مقاربة النوع في إطار أشغاله ومن خلال التقارير التي أنجزها و الآراء التي أدلى بها،في الإحالات التي توصل بها أو الإحالات الذاتية التي اشتغل عليها و التي سيشتغل عليها لاحقا،وذلك عن طريق التوصيات التي اعتمدها في آرائه وتقاريره والتي تتطرق إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يخص استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية يحرص المجلس على توفير نفس فرص الشغل وظروف العمل وأيضا الاضطلاع بمناصب المسؤولية لكافة موظفيه إناثا وذكورا على أساس الكفاءة والمساواة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)	% مشروع قانون المالية لسنة 2020/ قانون المالية للسنة 2019
الموظفون	66 618 000	66 790 000	0,26
المعدات والنفقات المختلفة	41 000 000	33 489 000	-18,32
الاستثمار	9 000 000	9 000 000	-
المجموع	116 618 000	109 279 000	-6,29

■ تعليق

الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2020 بلغ 109,27 مليون درهم، مقابل 116,61 مليون درهم برسم سنة 2019 ، أي بانخفاض بنسبة6,29% -.

الغلاف المالي المخصص لنفقات الموظفين يشمل أيضا 29 مليون درهم كتعويضات ممنوحة لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration • Direction du Budget DB3/DSA

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	66 790 000					
المعدات والنفقات المختلفة	33 489 000	-	-			
الاستثمار	9 000 000	-	-			
المجموع	109 279 000	-	-	-	-	109 279 000

■ **تعليق**

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2020 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2019)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2020)			% مشروع قانون المالية للسنة 2020 / قانون المالية للسنة 2019
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية	116 618 000	66 790 000	33 489 000	9 000 000	-6,29
المجموع	116 618 000	66 790 000	33 489 000	9 000 000	-6,29

■ **تعليق**

بلغت اعتمادات الميزانية العامة لسنة 2019، 116,61 مليون درهم، وقد تم تغيير تسمية البرنامج من "ابداء الآراء وإنجاز التقارير" إلى "المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية ".

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2020
	مشروع قانون المالية للسنة 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2020	تحويلات أو دفوعات	
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية	109 279 000	-	-	-	-	109 279 000
المجموع	109 279 000	-	-	-	-	109 279 000

■ تعليق

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	19 373 800	5 400 000	24 773 800
الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	4 750 000	-	4 750 000
التواصل والشراكات و التعاون	4 390 000	-	4 390 000
تحسين قيادة المؤسسة	4 975 200	3 600 000	8 575 200

■ **تعليق**

يتوفر المجلس على برنامج وحيد تحت مسمى "المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية"

ويتوفر على أربعة مشاريع موزعة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

الغلاف المالي الإجمالي المخصص لهذا البرنامج برسم سنة 2020 هو 109,27 مليون درهم.

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget DB3/DSA

5. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 6: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020 ,2021, 2022) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
نفقات الموظفين	66 618 000	69 071 000	66 790 000	67 505 000	68 142 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	41 000 000	41 000 000	33 489 000	33 489 000	33 489 000
نفقات الاستثمار	9 000 000	12 000 000	9 000 000	9 000 000	9 000 000
المجموع	116 618 000	122 071 000	109 279 000	109 994 000	110 631 000

■ **تعليق**

يطمح المجلس خلال السنتين المقبلتين للرفع من الاعتمادات المالية المخصصة له حتى يتمكن من توفير الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج عمله الطموح، علاوة على المهام الدستورية الموكولة له.

■ **تعليق**

Direction du Budget DB3/DSA

لا يتوفر المجلس على مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ولا على الحسابات المرصدة لأمور خصوصية .

- جدول 7 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2022, 2021,2020) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية					
الميزانية العامة	116 618 000	122 071 000	109 279 000	109 994 000	110 631 000

■ **تعليق**

تمر تغيير تسمية البرنامج من "ابداء الآراء وإنجاز التقارير" إلى "**المساهمة في تحسين السياسات العمومية والنهوض بالديمقراطية التشاركية** "

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration •
Direction du Budget
DB3/DSA

يطمح المجلس خلال السنتين المقبلتين للرفع من الاعتمادات المالية المخصصة له حتى يتمكن من توفير الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ برنامج عمله الطموح، علاوة على المهام الدستورية الموكولة له.

- جدول 8 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2020,2021, 2022) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية للسنة 2019	الإسقاطات الأولية 2020	مشروع قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات 2021	الإسقاطات 2022
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية					
دعم المهام	25 250 000	28 150 000	24 773 800	24 773 800	24 773 000
الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي	-	-	4 750 000	4 750 000	4 750 000
التواصل والشراكات و التعاون	-	-	4 390 000	4 390 000	4 390 000
تحسين قيادة المؤسسة	7 500 000	7 500 000	8 575 200	8 575 000	8 575 000

■ **تعليق**

يتوفر المجلس على أربعة مشاريع موزعة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

Royaume du M... • Ministère de l'économie, des Finances et ...
Direction du Budget
DB3/DSA

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات
المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية	الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق	: عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس
		: نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة
		: نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع
	تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية	: عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية
		: نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس
الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.	تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون	: عدد الشراكات المنفذة فعليا
		: عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون
		: عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها
	تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة	: نسبة نجاعة تدبير المكتبيات
		: معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس
		: نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

Royaume du Maroc • Ministère de l'Économie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

الجزء الثاني

تقديم البرامج

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

بعد مرور ثلاث سنوات على تبني مشروع نجاعة أدائه ، قام المجلس بعملية تفكير وتقييم لحصيلة عمله برسم السنوات الفارطة مكنت من الوقوف ، من جهة، على المكتسبات الإيجابية التي تم تحقيقها، والتي كرست دور المجلس وتموقعه كقوة اقتراحية لدى مخاطبيه المؤسساتيين حيث يمكن مقاربة ذلك من خلال عدد الآراء و التقارير المنجزة من طرف المؤسسة والمرتبطة بالإحالات والإحالات الذاتية ، بالإضافة إلى تبنيهم لعدد مهم من التوصيات التي صدرت عنه من خلال تلك الآراء و التقارير ، ومن جهة أخرى، على التحديات المطروحة أمام المجلس من أجل تطوير إنتاجيته وإشعاعه على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك حتى يظل دائما في مستوى الثقة التي أصبح يتمتع بها لدى شركائه المؤسساتيين والرأي العام الوطني .

و لتثمين هذه المكتسبات و تعزيز المصداقية التي يحظى بها المجلس على الواجهتين الوطنية والدولية، وكذا رفع التحديات المطروحة أمامه، واعتبارا للدور الذي تلعبه الميزانية كأداة أساسية في تجسيد أهدافه الاستراتيجية، يشرع المجلس في تحيين برمجته الميزانياتية برسم سنوات 2020-2022، وكذا إعداد مشروع نجاعة أدائه وفق مخطط عمل طموح يسعى لتحقيق الغايات والأهداف التالية:

دعم إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع الحرص على الرفع من جودتها عبر تعزيز إجرائيتها، وقابلية مضامينها وتوصياتها للتطبيق؛

الانخراط بشكل أكبرفي المساهمةفي تنزيل ورش الجهوية المتقدمة باعتباره حلقة أساسية ضمن مسار إرساء النمو في بلادنا، في انسجام مع الصلاحيات القانونية المخولة له، على مواكبة الجهات في التنزيل السليم للجهوية المتقدمة وفق إطار للحكامة الجيدة يسمح بتحقيق تنمية مستدامة ومطردة ودامجة لجميع الفئات بمن فيها النساء والشباب؛

المساهمة في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية، لا سيما على المستوى الجهوي والمحلي، والإسهام في النهوض بالمقاربة التشاركية في مجموع مراحل السياسات العمومية (التصور، الإعداد التنفيذ التتبع التقييم ...)؛

دعم الاستراتيجية التواصلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع محيطه الوطني والدولي، من خلال إبرام اتفاقيات تعاون مع شركائه المؤسساتيين من أجل التعريف بأشغاله وتقديم آرائه وتقاريره، وكذا تعزيز التواصل مع دوائر البحث العلمي والجامعات الوطنية؛

Direction du Budget DBUDSA Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration

تطوير الاستراتيجية التواصلية الداخلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر تعزيز حضوره المنتظم في مواقع التواصل الاجتماعي، وكذا تطوير شبكة التواصل الداخلي Intranet والموقع الإلكتروني للمجلس على مستوى الشكل والمحتوى.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

يحرص المجلس منذ إنشائه سنة 2011، على تكريس مقاربة النوع في إطار أشغاله ومن خلال التقارير التي أنجزها و الآراء التي أدلى بها، في الإحالات التي توصل بها أو الإحالات الذاتية التي اشتغل عليها و التي سيشتغل عليها لاحقا ، وذلك عن طريق التوصيات التي اعتمدها في آرائه وتقاريره والتي تتطرق إلى تعزيز المساواة بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يخص استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية، يحرص المجلس على توفير يحرص نفس فرص الشغل وظروف العمل وأيضا الاضطلاع بمناصب المسؤولية لكافة موظفيه إناثا وذكورا على أساس الكفاءة والمساواة .

2. مسؤول البرنامج

الأمين العام للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

3. المتدخلين في القيادة

مدير الشؤون الإدارية والمالية ؛

مديرة الدعم والدراسات

مدير الأنظمة المعلوماتية و التواصل

الخبيرة المبرزة المكلفة بالتواصل

الخبيرة المكلفة بالشراكات والتعاون.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.129: الرفع من جودة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتعزيز قابلية توصياته للتطبيق

المؤشر 1.1.129 : عدد التقارير والآراء المصادق عليها مقارنة بعدد التقارير والآراء المبرمجة في برنامج عمل المجلس

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	72,70	78	82	86	91	91	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع التقارير والآراء التي صادقت عليها الجمعية العامة للمجلس

مجموع التقارير والآراء المتوقع إنجازها في خطة عمل المجلس

- **مصادر المعطيات**

محاضر الجمعية العامة ولائحة الآراء والتقارير المدرجة في التقرير السنوي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لايأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الإحالات الواردة من الحكومة، ومجلسي النواب والمستشارين.

- **تعليق**

يتأثر إنجاز الإحالات الناتجة المدرجة في التقرير السنوي، في حالة إذا ماتوصل المجلس بإحالات من الحكومة ومجلسي النواب و المستشارين بحيث تعطى الأولوية للإحالات و ذلك اعتبارا لآجال إنجازها القصيرة نسبيا و المحدد في القانون التنظيمي لهذا المجلس

Royaume du Maroc Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

المؤشر 2.1.129 : نسبة التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع مقارنة بالعدد الإجمالي للتقارير والآراء المصادق عليها من قبل الجمعية العامة

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	62,50	80	84	88	92	92	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع التقارير والآراء المصادق عليها بالإجماع

مجموع التقارير والآراء المصادق عليها

- **مصادر المعطيات**

محاضر الجمعية العامة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد المجلس في إنجاز تقاريره وآرائه على المقاربة التشاركية بين جميع مكوناته غير أنه بالنظرا لطبيعة بعض التقارير المنجزة يكون من الصعب الحصول على اجماع كافة مكونات المجلس أثناءالتصويت في أشغال الجمعية العامة.

- **تعليق**

يسعى المجلس من خلال هذا المؤشر لإبراز توافق مكوناته حول التقارير والآراء موضوع أشغاله. يعكس تعدد وتنوع آراء مختلف فئاته.

Direction du Budget DB3/DSA

المؤشر 3.1.129 : نسبة إنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	30	40	50	50	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع الآراء والتقارير التي تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

مجموع الآراء والتقارير المصادق عليها من طرف المجلس

- **مصادر المعطيات**

الآراء و التقارير التي تأخذ بعين الإعتبار مقاربة النوع

محاضر الجمعية العامة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لتنوع المواضيع التي يشتغل عليها المجلس ، فإن تطرقه لمقاربة النوع لايقتصر فقط على تقرير أو رأي، ولكن هذا البعد يبقى حاضرا في أغلب تقاريره وآرائه.

- **تعليق**

يندرج هذا المؤشر ضمن استراتيجية المجلس لتكريس مقاربة النوع.

Direction du Budget DB3/DSA

الهدف 2.129: تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية

المؤشر 1.2.129 : عدد المواطنين والمواطنات الذي تمت استشارتهم في إطار المقاربة التشاركية

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	100 000	120 000	130 000	130 000	2022

- **توضيحات منهجية**

يتم استشارة المواطن عندما يحضر بذاته أو عن بعد من خلال المنصة الإلكترونية في جلسات عمل اللجان

- **مصادر المعطيات**

المنصة الإلكترونية للمجلس المخصصة لهذا الغرض

لائحة بأسماء المواطنين

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نجاح هذا المؤشر رهين بتفاعل المواطنين في المنصة الإلكترونية ، و أيضا رغبتهم في الحضور الفعلي لأشغال لجان المجلس.

- **تعليق**

يطمح المجلس للإنفتاح على المواطنين و إشراكهم في أشغال لجانه، وذلك في إطار تعزيز البعد التشاركي في منهجية عمله.

المؤشر 2.2.129 : نسبة جلسات الإنصات والاستماع المنظمة من لدن المجلس

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	35	30	30	30	30	30	2022

- **توضيحات منهجية**

يعبر هذا المؤشر عن عدد جلسات الإنصات المنعقدة مع الفاعلين الحكوميين وغير الحكومين على المجموع السنوي للاجتماعات المنظمة.

- **مصادر المعطيات**

دعوات الحضور المرسلة للمشاركة في جلسات الانصات.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

في إطار أنشطته، ينظم المجلس ورشات عمل للإنصات للأطراف المعنية بالدراسةالتي تسجل حضور مالايقل عن خمسة فاعلين في اجتماع واحد حيث يتم احتساب تدخل كل فاعل بمثابة جلسة انصات.

- **تعليق**

يعمل المجلس دائما على تخصيص 30 في المائة على الأقل من اجتماعات لجانه لجلسات الانصات، و ذلك حرصا منه على إشراك واسع لكافة الفعاليات المهتمة من قريب أو بعيد بالمواضيع التي يدرسها.

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB3/DSA

الهدف 3.129: تعزيز أداء المجلس في مجال التواصل والشراكات والتعاون

المؤشر 1.3.129 : عدد الشراكات المنفذة فعليا

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-	-	12	15	18	18	2022

- **توضيحات منهجية**

عدد الشراكات الموقعة أو المفعلة

- **مصادر المعطيات**

الإجراءات و المبادرات المتخذة عند توقيع شراكة جديدة و تفعيل شراكات قائمة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لايأخذ بعين الإعتبار مدى رغبة واستعداد الطرف الآخر للقيام بإجراءات عملية بعد توقيع الشراكة.

- **تعليق**

يدل هذا المؤشر على الأهمية التي يوليها المجلس لتعزيز الإنفتاح والإشتغال مع فاعلين آخرين وذلك عن طريق توقيع شراكات واتفاقيات جديدة.

المؤشر 2.3.129 : عدد الأنشطة المنظمة في إطار اتفاقيات الشراكة أو مشاريع التعاون

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	-		20	25	40	40	2022

- **توضيحات منهجية**

Direction du Budget DB3/DSA

يعبر هذا المؤشر عن عدد التظاهرات التي نظمها المجلس خلال السنة في إطار اتفاقيات التعاون والشراكة.

- **مصادر المعطيات**

سجل حول التظاهرات المنظمة

محاضر التظاهرات المنظمة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتيجة المرجوة في هذا المؤشر رهينة بإستجابة شركاء المجلس لإنجاز أنشطة وتظاهرات مشتركة

- **تعليق**

لاشيئ

المؤشر 3.3.129 : عدد ورشات تقديم الخلاصات والتوصيات مقارنة بعدد التقارير والآراء المصادق عليها

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	-	50	60	70	70	2022

- **توضيحات منهجية**

مجموع اللقاءات (ورشات، ندوات، إلخ) التواصلية المنظمة على إثر المصادقة على موضوع خلال سنة 2020 / مجموع المواضيع المصادق عليها في 2020 خلال الدورات العادية + مجموع المواضيع المصادق عليها في 2020 خلال الدورات الاستثنائية

- **مصادر المعطيات**

محاضر اللقاءات المنظمة

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
SB3/DSA

محاضر الدورات التي تعقدها الجمعية العامة للمجلس

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لاشيئ

- **تعليق**

لاشيئ

الهدف 4.129: تحسين أداء المجلس في مجال الحكامة والقيادة

المؤشر 1.4.129 : نسبة نجاعة تدبير المكتبيات

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
درهم	-	-	15 600	13 000	12 000	10 000	2022

- **توضيحات متهجية**

نجد في البسط مجموع المصاريف المكتبية برسم السنة وتشتمل على حواسيب ثابتة ومحمولة وشاشات ، ومعدات النسخ و الطباعة، المستهلكات، الأنظمة المعلوماتية و تكلفة صيانة المعدات، والأنظمة . التي تخص هذه النفقات المكتبية

وفي المقام ، عدد المكاتب المجهزة العاملة يقصد بالمكاتب العاملة عدد الحواسيب الثابتة و المحمولة . عدد مناصب العمل يساوي معدل عدد المكاتب للسنة الماضية + عدد مناصب السنة الجارية .

- **مصادر المعطيات**

المشتريات، مراقبة التسيير

Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration *
Direction du Budget
DB3/DSA

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لايأخذ بعين الإعتبار المشتريات المكتبية المخصصة بالأعضاء وذلك لأن المجلس يتوفر على قاعات مجهزة بمعدات سمعية-بصرية مخصصة لأشغال لجانه.

- **تعليق**

لاشيء

المؤشر 2.4.129 : معدل تحديث ورقمنة أنظمة المعلومات بالمجلس

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	98	99	99	99	99	2022

- **توضيحات منهجية**

يقدم هذا المؤشر معلومات عن مدى توفر الخدمات المقدمة، وتحديث أنظمة المعلومات بالمجلس ويساهم في توفير معلومات موثوقة عن:

جودة الخدمة المقدمة؛

صيانة النظام المعلوماتي ؛

إنجاز مشاريع معلوماتية؛

تحديث الأنظمة السمعية والبصرية بقاعات الاجتماعات.

- **مصادر المعطيات**

تقارير سنوية عن التدخلات و الأعطاب المسجلة

تقارير عن تقدم المشاريع

Royaume du Maroc • Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget DB3/DSA

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يأخذ المؤشرفي الاعتبار الأعطاب الأخرى (انقطاع التيار الكهربائي الأضرار المتنوعة.).

يقتصر احتساب المؤشر على الإجراءات المنفذة في العقود والصفقات.

- **تعليق**

- يرتبط معدل توفر أنظمة المعلومات بعدد الأعطاب التي تؤثر على جاهزيتها.

- معدل تحديث ورقمنة نظم المعلومات هو كفاءة تنفيذ المشاريع: النسبة بين مدة التنفيذ المتوقعة، والأجل الحقيقي لتنفيذ المشروع

- أحدث القيم المعروفة (2017-2018-2019) هي تلك الخاصة بمؤشر معدل توفرالنظام المعلوماتي.

المؤشر 3.4.129 : نسبة الموظفين المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجاز 2018	قانون المالية 2019	مشروع قانون المالية 2020	التوقع 2021	التوقع 2022	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	-	40	45	50	55	70	2025

- **توضيحات منهجية**

عدد الموظفين المستفيدين من الدورات التكوينية على العدد الإجمالي للموظفين و الأعوان

- **مصادر المعطيات**

دورات التكوين المنظمة

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم احتساب الدورات التكوينية التي يستفيد منها موظفو وأعوان المجلس المنظمة من طرف مؤسسات أخرى وطنية أو دولية التي غالبا ماتكون مجانية

- **تعليق**

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 9 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	4	1	5	10
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	3	3	6	12
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	22	17	39	78
المجموع	29	21	50	100

- جدول 10 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	29	21	50	100
المصالح اللاممركزة	0	0	0	0
المجموع	29	21	50	100

- جدول 11 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	0	0	0	0
جهة الشرق	0	0	0	0
جهة فاس - مكناس	0	0	0	0
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	0	0	0	0
جهة بني ملال - خنيفرة	0	0	0	0
جهة الدار البيضاء- سطات	0	0	0	0
جهة مراكش - آسفي	0	0	0	0
جهة درعة - تافيلالت	0	0	0	0
جهة سوس - ماسة	0	0	0	0
جهة كلميم - واد نون	0	0	0	0
جهة العيون -الساقية الحمراء	0	0	0	0
جهة الداخلة - واد الذهب	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	100

■ **تعليق**

باستثناء منصبي الرئيس والأمين العام، تبلغ بنية عدد الموظفين للسنة الجارية للمجلس 59 منصب، وتشمل علاوة على موظفي وأطر المجلس خمس مناصب مخصصة للرئيس والأمين العام وأربع مناصب في طور التوظيف.

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

تشكل نسبة موظفات المجلس 42 في المئة من مجموع موظفي المجلس.

Direction du Budget DB3/DSA

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 12 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2020 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	22 915 000	61
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	6 000 000	10
عمليات الإدماج	0	0
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	2 000 000	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	1 500 000	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	32 415 000	71
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	0	
نفقات الموظفين المتوقعة	32 415 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 129 : المساهمة في تحسين السياسات العمومية و النهوض بالديمقراطية التشاركية

◇ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم المهام**

الإجراءات:

السهر على صيانة مختلف تجهيزات المجلس من أجل ضمان استمراريتها وجاهزيتها
دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي المجلس
توفير الظروف والوسائل اللازمة لإشتغال الأعضاء

- **مشروع 2 : الرفع من جودة انتاجات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي**

الإجراءات:

إنجاز تقارير وآراء ودراسات ذات جودة مع العمل على تعزيز طابعها العملي وقابلية توصياتها للتطبيق
إحداث قاعدة معطيات تضم توصيات المجلس تسمح بضمان انسجامها وتتبع قابلية تطبيقها
القيام بزيارات ميدانية لتعزيز الطابع العملي والواقعي للتوصيات المقترحة في التقارير
إشراك المواطنين والمواطنات في اختيار المواضيع التي ينكب المجلس على دراستها
إشراك الجهات بشكل أكبر في بلورة تقارير المجلس وآرائه

- **مشروع 3 : التواصل والشراكات و التعاون**

الإجراءات:

تنظيم ورشات لتقديم الإنتاجات وتوصيات تقارير وآراء المجلس
عقد لقاءات جهوية من أجل التعريف بآراء المجلس وتقاريره وتقديم مضامينها وفتح النقاش حولها

Direction du Budget DB33DSA

تعزيز التعاون المؤسساتي مع المخاطبين الدستوريين للمجلس من خلال إبرام اتفاقيات وشراكات

العمل على تعزيز آليات الحوار والتشاور وتبادل الآراء والخبرات

إبرام اتفاقيات وشراكات جديدة ومباشرة أنشطة للتعاون مع الفاعليين المعنيين على الصعيد الوطني والدولي

- **مشروع 4 : تحسين قيادة المؤسسة**

الإجراءات:

تعزيز نجاعة المصالح الإدارية من خلال تحسين كفاءات ومهارات الموارد البشرية والعمل على تحفيزها

تحديث وتطوير أنظمة المعلومات بالمجلس، لا سيما من خلال تعميم التطبيقات المعلوماتية